المكاتب الاقتصادية للأحزاب وتأثيرها على التنمية الاقتصادية

ستار الخفاجي

05 ايلول 2026

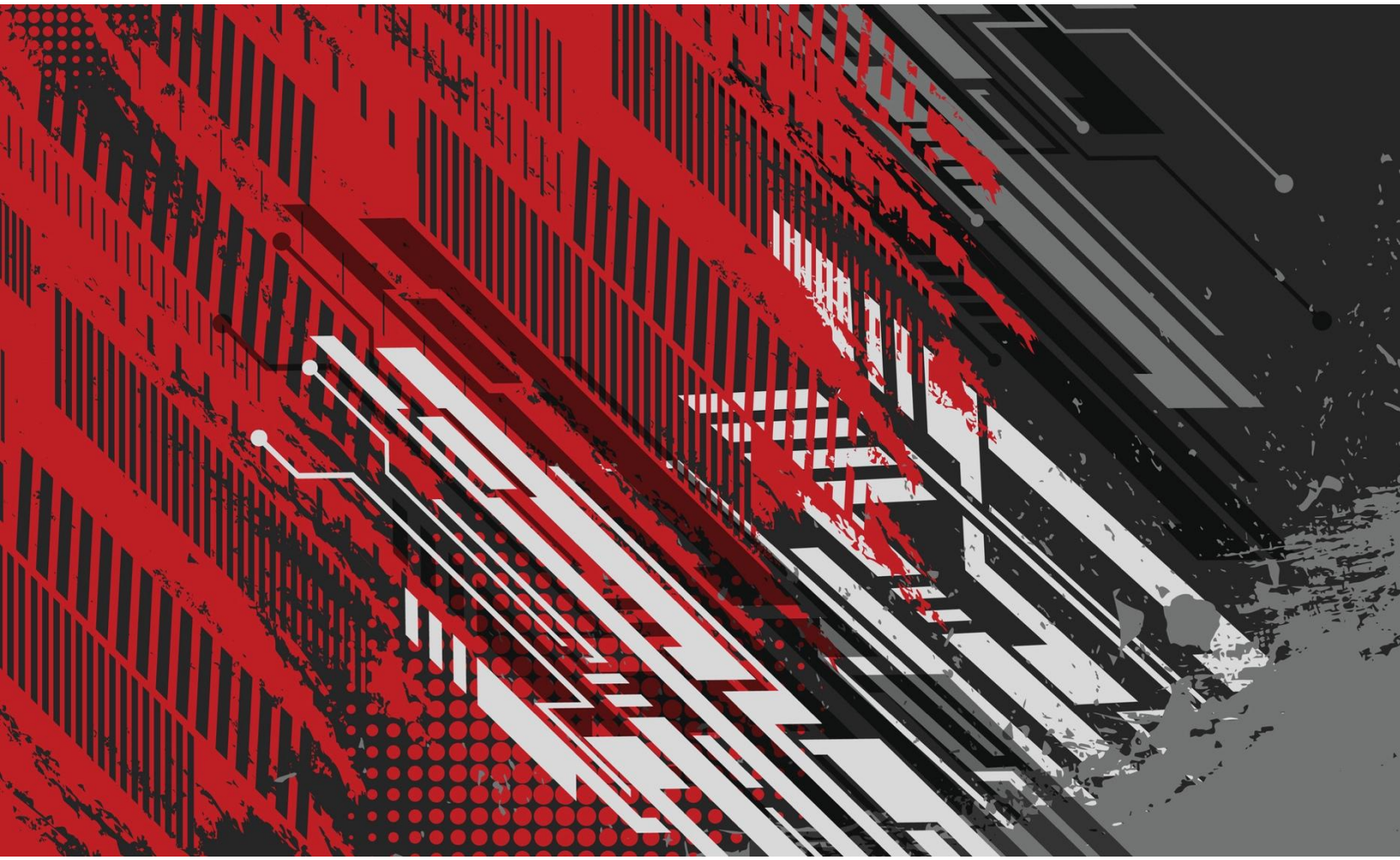

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

المكاتب الاقتصادية للأحزاب وتأثيرها على التنمية الاقتصادية

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وترسيخ نظام المحاصصة الطائفية والسياسية، جرى توزيع الوزارات والمؤسسات الحكومية بين القوى والأحزاب المختلفة. وفي ظل هذا الواقع بدأت الأحزاب بإنشاء مكاتب او لجان اقتصادية غير رسمية لمتابعة مصالحها وتحولت إلى أدوات لجمع التمويل الحزبي والتأثير في العقود والمشاريع الحكومية.

وقد برز أول نموذج واضح لهذه المكاتب خلال حكومتي الجعفري والمالكي بين عامي 2006-2010 حيث كانت تعمل بشكل بدائي نسبياً من خلال السيطرة على عقود الوزارات وإحالتها إلى شركات محددة مقابل نسبة مالية من الأرباح قد تصل إلى 30%. ومع مرور الوقت تطورت هذه المكاتب لتصبح مراكز قوة اقتصادية مرتبطة بالأحزاب المتنفذة مستندة الى النفوذ السياسي والعلاقات الحزبية أكثر من استنادها الى اطر قانونية او صلاحيات رسمية إذ لم يصدر قانون ينظم عملها او يحدد مهامها.

وعند مقارنة هذه الظاهرة بالمكاتب الاقتصادية للأحزاب السياسية في الدول الأوروبية يتضح ان هناك اختلاف جوهري في الوظيفة والدور. ففي أوروبا تعمل المكاتب الاقتصادية للأحزاب كمراكز فكر وتخطيط حيث تتولى صياغة الرؤية المالية والبرامج التنموية التي يتقدم الحزب بها لكسب ثقة الناخبين او لإدارة الدولة عند وصول الحزب للسلطة. وتعتمد تلك المكاتب على وحدات بحث داخلية وفرق عمل موازية واستشارات مجانية أو انتدابات من شركات كبرى تعمل باستقلالية تامة. أما في العراق فلقد ارتبط مصطلح (المكاتب الاقتصادية) في كثير من الأحيان بممارسات تتعلق بالوساطة السياسية والعمولات والتأثير غير المشروع في النشاط الاقتصادي الأمر الذي جعل التسمية بعيدة عن مدلولها الحقيقي وأكثر ما تكون كونها مكاتب لتنظيم النهب والعمولات غير القانونية.

تأثير المكاتب في الحياة السياسية

- التأثير على العقود الحكومية:

تتدخل (المكاتب الاقتصادية) على العقود وعلى إحالة المشاريع والمناقصات من خلال دعم شركات او مقاولين مقربين من الأحزاب السياسية وممارسة ضغوط ونفوذ على لجان التعاقد بما يؤدي الى أضعاف مبدأ المنافسة العادلة وتوجيه المشاريع نحو جهات محددة دون غيرها.

- التأثير على التعيينات والمناصب:

تمارس هذه المكاتب نفوذا واضحاً في التعيينات الإدارية وشغل المناصب العليا والدرجات الخاصة عبر ترشيح شخصيات مقربة من الأحزاب السياسية، وفي كثير من الأحيان تجرى التعيينات استناداً للوساطات أكثر من اعتمادها على الكفاءة والخبرة المهنية مما يضعف مبدأ تكافؤ الفرص ويكرس نظام المحاصصة المقيت داخل مؤسسات الدولة.

- فرض الاتاوات والعمولات

تفرض المكاتب الاقتصادية على دفع نسب مالية او عمولات مقابل منح العقود الحكومية كما تفرض مبالغ على الانشطة التجارية فضلا عن استحصال رسوم اضافية على شاحنات النقل كما تفرض مبالغ على المحال التجارية والاسواق بحجج الحماية وتفرض رسوما اضافية على شاحنات النقل.

- السيطرة شبه الكاملة على المنافذ الحدودية:

تمارس بعض الجهات المرتبطة بالمكاتب الاقتصادية من خلال التدخل في الإجراءات الجمركية، وفرض إتاوات أو رسوم كمركية غير رسمية على حركة البضائع، وتسهيل دخول بعض الشحنات مقابل منافع مالية، فضلاً عن التأثير في التعيينات الإدارية والأمنية، كما بيّنا أعلاه. ويؤدي ذلك كله إلى خسارة جزء من الإيرادات الحكومية، وتشجيع الفساد المالي والإداري، وإضعاف كفاءة إدارة المنافذ الحدودية.

التأثيرات الاقتصادية للمكاتب الاقتصادية

لقد تحولت هذه المكاتب الى شبكات نفوذ مالي واسعة تدير جزءا مهماً من الموارد الاقتصادية للدولة ووصفت من قبل بعض الاقتصاديين بأنها سرطان يفتك بالاقتصاد العراقي وانها لم تكن سوى (منافذ لسرقة المال العام ومكاتب لنهب وسلب أموال الشعب)، وعملت على استنزاف المال العام وتوجيه موارد الدولة نحو المصالح الحزبية. كما ساهمت هذه الممارسات في عرقلة الإصلاحات المالية والإدارية وتعزيز الطابع الريعي للاقتصاد العراقي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط ونتيجة لذلك فإنه تم ضعف الاستثمار المحلي والأجنبي بالإضافة الى تشويه السوق والقطاع الخاص.

تشير لجنة النزاهة في البرلمان العراقي أن هذه المكاتب ساهمت في اكبر عملية غسل للأموال في العالم عندما استحوذت الأحزاب على عشرات المليارات من الدولارات وتم تهريبها خارج العراق لشراء عقارات وممتلكات منوعة في أوروبا ودول الجوار. كما أكدت مصادر في هيئة النزاهة الاتحادية عن معلومات تفيد بنفوذ المكاتب الاقتصادية للفصائل المسلحة وأن المعلومات التي تصلهم تؤكد تورط الجهات الحزبية والفصائل المسلحة بعمليات الفساد والسرقة والابتزاز من أجل الحصول على الأموال والمشاريع والعقود.

تأثير المكاتب الاقتصادية على التنمية الاقتصادية

تؤثر المكاتب الاقتصادية في التنمية الاقتصادية من خلال سيطرتها على العقود الحكومية والمشاريع الاستثمارية مما يرفع مستويات الفساد المالي والإداري. كما يؤدي أيضاً الى اضعاف مبدأ المنافسة العادلة وتوجيه الموارد نحو المصالح الحزبية بدلا من تحقيق الأهداف التنموية. كما تساهم في زيادة كلفة تنفيذ المشاريع نتيجة فرض العمولات والضغوط على الشركات مما ينعكس على جودة الخدمات والبنية التحتية.

لقد أدى نفوذ هذه المكاتب الى هدر المال العام وتعطيل العديد من المشاريع التنموية فضلا عن خلق بيئة غير جاذبة للاستثمار. كما ساهمت هذه الممارسات في توجيه الموارد نحو الأنشطة الريعية والوساطة، مما يفاقم اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط ويضعف التنويع الاقتصادي.

من البديهي أن القطاع الخاص يحتاج إلى بيئة مستقرة وشفافة للنمو، لكن التدخلات السياسية والبيروقراطية والفساد حدّت من قدرته على التوسع والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية. والنتيجة إضعاف المؤسسات الاقتصادية بشكل عام وهذا ما يعرقل التنمية الاقتصادية.

بعض الإجراءات الواجب اتخاذها

للحد من تأثير المكاتب الاقتصادية وتعزيز التنمية الاقتصادية يمكن تبني مجموعة من الإجراءات والإصلاحات من أبرزها:

- إلغاء وتحريم المكاتب الاقتصادية باعتبارها كيانات غير مشروعة.
- استرداد الأموال و الأصول المنهوبة ومراجعة العقود التي شابتها شبهات فساد.
- تفعيل مبدأ **"من أين لك هذا؟"** وكذلك إجراءات الكشف عن الذمة المالية.
- تعزيز مبدأ الشفافية في العقود والمناقصات.
- تعزيز استقلالية المؤسسات، ولا سيما السلطة القضائية وتمكينها من اداء دورها بعيداً عن الضغوط بأنواعها.
- التحول إلى الحكومة الإلكترونية من خلال رقمنة العقود والمناقصات والمدفوعات الحكومية.
- إصلاح المنافذ الحدودية والكمارك عبر تطبيق أنظمة إلكترونية للجباية والتخليص الكمركي، ومنع أي جهة غير رسمية من التدخل في حركة التجارة، مع توحيد الرسوم والإجراءات في جميع المنافذ.
- إلزام الأحزاب بالإفصاح عن مصادر تمويلها.
- تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تسهيل تأسيس الشركات، والحد من الروتين الإداري المعقد، ودعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى، فقد أشرتُ إلى ضرورة الغاء وتحريم المكاتب الاقتصادية باعتبارها كيانات غير مشروعة. وفي حال تعذر إلغاءها، فإن التطبيق الجاد للإصلاحات المشار إليها أعلاه من شأنه أن يحدّ بدرجة كبيرة من تأثير هذه المكاتب غير الرسمية؛ إذ إن قدرتها على النفوذ تعتمد

غالباً على ضعف الرقابة، وغموض العقود، والاعتماد على الوساطات السياسية. وكلما تعززت الشفافية، وترسخت المنافسة العادلة، وسيادة القانون، تقلصت فرص الفساد والتدخل غير المشروع في النشاط الاقتصادي، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة وكفاءة.

المصادر

علي السراي-كتاب العراق الاسود -الشرق الاوسط - تموز 2026

العربي الجديد- موقع الكتروني www.alaraby.co.uk

جريدة المدى-المكاتب الاقتصادية -امبراطورية الظل الي ابتلعت مؤسسات الدولة - تموز 2026

عن الكاتب: الاستاذ ستار الخفاجي. اقتصادي مقيم في المهجر.

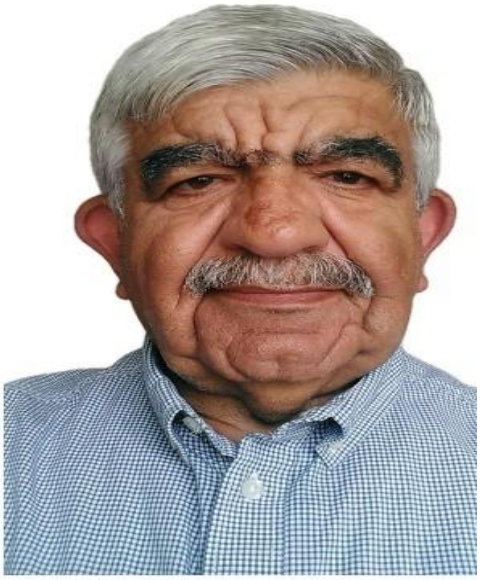

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600